فاتورة هاتفك النقال يمكن أن تصل إلى 12 ألف دينار بشهر.. وقد تسجن بسببها
الموبايل مسجل باسم مواطن لا يعلم عنه شيئاً وصدر بحقه أمر ضبط وإحضار

في الكويت وحدها ودون بقية بلدان العالم يمكن أن تصل فاتورة هاتفك النقال في شهر واحد إلى 12 ألف دينار، قبل أن تقوم الشركة بفصله، وكان الأمر سيهون لو أن الهاتف المسجل باسمك ملك لك، ولكن شخصا مجهولا قام بسرقة بطاقتك المدنية واشترى الخط «فواتير» واستخدمه لمدة أسبوع ليرفع رصيد المبلغ المطلوب من دينار إلى 12 ألف دينار، وتتحول من مواطن صالح تحترم القوانين إلى مواطن صادر بحقه أمر ضبط وإحضار بل مهدد بالسجن في حال لم تقم بدفع الـ 12 ألف دينار قيمة فاتورة هاتف لا تعلم عنه شيئا.

هذه الحكاية حدثت قبل شهر رمضان بأسبوعين عندما فوجئ مواطن بصدور أمر إلقاء قبض عليه كونه مطلوبا بمبلغ 12 ألف دينار لصالح شركة هواتف، بل وجد نفسه في السجن لأمر لا يعلم عنه شيئا، وعندما استفسر المواطن عن سر هذه المديونية وجد أنها قيمة فاتورة هاتف نقال مسجل باسمه تم استخدامه لأسبوع واحد وهي فترة غير معقولة لترفع قيمة الفاتورة إلى هذا الرقم الخيالي، أما كيف ولماذا ومتى وأين حصل هذا كله فهو ما يجيب عنه المواطن الذي لجأ إلى محام لحل مشكلته بعد أن وصل الأمر إلى السجن.

يقول المواطن م.ف (29 عاما): بعد علمي بصدور أمر الضبط والإحضار وهو ما يعني إيداعي السجن بدأت بالتحرك سريعا لأعرف كيف أصبحت مدينا بهذا الرقم الخيالي، والصدمة أنني اكتشفت وعبر شركة الهاتف التي يتبعها الرقم أنه مسجل باسمي منذ 10 أشهر، والصدمة الأكبر أن من قام باستعماله استخدمه لمدة شهر واحد فقط، أما كيف بلغت الفاتورة هذا الرقم الخيالي خلال هذه المدة فتبين لي أن من قام باستخدامه قام باستعماله لإرسال رسائل للتصويت لبعض المسابقات التلفزيونية وبعض قنوات المحادثة التلفزيونية والتي تبلغ تكلفة الرسالة الواحدة بـ

500 فلس، ما يعني أنه لو أرسل في اليوم 500 رسالة لارتفعت الفاتورة يوميا 250 دينارا، وهو ما كان يفعله الشخص الذي بطريقة ما حصل على بطاقتي المدنية وسجل خط الهاتف باسمي وبدأ باستخدامه، وهنا ليست المشكلة ولكن مثل هذه النوعية من الخطوط لدى جميع شركات الاتصال محدودة بسقف 100 دينار بعدها يتم قطع الخدمة آليا عن الرقم في حال تجاوز قيمة الفاتورة لهذا الحد، ولكن شركة الهاتف التي يتبعها هذا الخط لم تقم بهذا الإجراء، وظل الخط مفتوحا، حتى تراكمت المبالغ لتصل إلى ما وصلت إليه».

المواطن الذي تمكن من الوصول إلى تسوية عن طريق محاميه مع الشركة لوقف إجراءات الضبط والإحضار يكمل حديثه الذي خص به «الأنباء» قائلا: «تصوروا بعد أن عرفت هذا كله توجهت إلى شركة الهاتف التي صرفت الخط للشخص المجهول، وقالوا لي اذهب وابحث عن الشخص المجهول أو قم بتسجيل قضية ضد محل الهواتف الذي باع هذا الخط، رغم مطالبتي لهم برؤية عقد البيع لأؤكد لهم أنني لم أقم بشراء هذا الخط وأثبت لهم أيضا أن التوقيع الموجود على العقد ليس توقيعي ولكنهم رفضوا الاستماع إلي».

ومضى قائلا: «بالطبع لجأت إلى محام لوقف الإجراءات وهو ما تم بتسوية مع الشركة، وتوجهت للإدارة العامة للمباحث الجنائية وقمت بتسجيل قضية، ولم يقصر رجال المباحث معي في هذه القضية وبالفعل تم التوصل لصاحب محل الهواتف وتم التحقيق معه، وانتهى الأمر إلى كشف هوية مستخدم الخط، ورغم إنكاره في البداية ورفضه الاعتراف بأنه استخدم الخط أو معرفته به، إلا أنه وبالرجوع إلى أبراج الاتصال ومراجعة المكالمات الصادرة والواردة من الخط ثبت أولا أنني لم أستخدم الخط ولا علاقة لي به، بل ثبت أن أغلب نقاط الاتصال التي استخدم منها الهاتف عبر الشبكات صادرة من الأبراج القريبة من منزله، ما يعني أنه مستخدم الخط، والقضية أخذت شقين معي أولا التوصل إلى تسوية مالية مع الشركة، لوقف إجراءات الضبط والإحضار والحجز، وسأقاضيها أيضا لأنها استصدرت حكما بالظلم ضدي ومن واقع عقد مزور، كما سأقاضي الشخص الذي قام بتزوير توقيعي واستغلال بطاقتي المدنية وهذه قضية أخرى».

ويختتم المواطن حديثه للأنباء قائلا: «اتساءل كيف تسمح وزارة المواصلات بأن تكون تكلفة الرسائل 500 فلس بل دينارا في بعض الخدمات والمسابقات وكيف تترك سقف الهواتف مفتوحا لأن يصل إلى 12 ألفا ثم تقطعه، الا يوجد حد أعلى هو الـ 100 دينار وفي بعض الشركات 50 دينارا، لم لا تتدخل وزارة التجارة لمراقبة الشركات والمسابقات التي تلتهم آلاف الدنانير سواء بالظلم كما ما حصل معي أو حتى بالوضع الطبيعي، والأهم هو لماذا لا تتدخل وزارة المواصلات لوقف هذا النزيف المالي، أنا ولله الحمد استطعت أن أوقف الإجراءات وسآخذ حقي سواء ممن استغل بطاقتي المدنية أو من الشركة التي طالبتني بـ 12 ألف دينار بعقد مزور».

● هاني الظفيري

إصابة شرطي في النجدة بـ «خطرة» في حادث تصادم على الدائري الخامس

السيارة الرياضية بعد الحادث

نقل شرطي يعمل في دوريات النجدة إلى مستشفى الصباح بحالة خطرة للغاية بعد حادث تصادم بين سيارة رياضية كانت تقله وزميله وسيارة صالون يقودها شاب كويتي أصيب بجراح طفيفة جراء الحادث فيما نقل العسكري المصاب إلى المستشفى بواسطة سيارة إسعاف إلى المستشفى على وجه السرعة.

ووفق مصدر أمني فان شرطيين يعملان في دوريات النجدة كانا يستقلان بلباسهما العسكري السيارة الرياضية متوجهين إلى منزليهما بعد أن انتهى عملهما في الساعة الـ 11 من ليل أول من أمس عندما تصادمت سيارتهما بسيارة صالون يقودها مواطن بشكل عنيف للغاية، ما أسفر عن إصابة العسكري الذي كان يقود السيارة الرياضية بإصابات خطرة استدعت نقله فورا من موقع الحادث إلى المستشفى فيما لم يصب زميله وقائد الرياضية سوى بإصابات طفيفة وسجلت قضية حادث.

العسكري المصاب قبل نقله إلى المستشفى

هندي مستعجل يتلف سياج منفذ السالمي

أحيل وافد هندي إلى مخفر الجهراء الشمالي مساء أول من أمس بتهمة إتلاف سياج منفذ السالمي الحدودي بعد أن اصطدم به بالخطأ بشاحنة كان يقودها، ووفق مصدر أمني فان الهندي كان يقود الشاحنة بالقرب من إحدى البوابات في طريقه إلى دخول البلاد قادما من المملكة العربية السعودية غير أنه ولسبب غير مفهوم انحرفت به الشاحنة ليصطدم بالسياج الحدودي المحاذي لنقطة الخروج ويقوم بإتلاف جزء كبير منه قبل أن يتمكن من إيقاف شاحنته.

وذكر المصدر أن السائق الهندي لم يصب بأذى وبرر دخوله الخاطئ وإتلافه للسياج أنه كان مستعجلا، وعليه قام رجال أمن المنفذ باحتجازه وتسجيل قضية إتلاف ضده وأحيل إلى مخفر الجهراء الشمالي.

وأشار المصدر إلى أن محقق مخفر الجهراء وبعد تسجيل القضية رفض فتح التحقيق ما لم يتم إحضار الشاحنة التي كان يقودها الهندي وهو ما استغربه رجال الأمن الذين اضطروا للعودة مرة أخرى مع الهندي إلى منفذ السالمي لجلب الشاحنة، وبعد إحضارها شرع المحقق في إجراءات القضية مبررا طلبه بضرورة أن يشاهد كل أركان القضية.

● هاني الظفيري

«شوجي» تشعل مشاجرة شبابية في مقهى بالفروانية

أصيب 3 شبان فيما وجهت تهمة تبادل بالضرب إلى 5 شبان بعد مشاجرة نشبت بينهم إثر خلاف على برنامج المسابقات المعروف شوجي بعد أن قام أحدهم بتغيير القناة التي كانت تعرض البرنامج إلى محطة أخرى، حيث يجلسون في المقهى ما أدى إلى اندلاع المشاجرة الشبابية.

ووفق مصدر أمني فان بلاغا ورد مساء أول من أمس عن مشاجرة وقعت في مقهى بمنطقة الفروانية بين مجموعة من رواد المقهى، وعليه توجهت دورية أمن إلى موقع البلاغ وتم ضبط شخصين في الموقع من المتشاجرين.

فيما أبلغ عمال المقهى بأن بعض من المتشاجرين أصيبوا ونقلوا بواسطة سيارات أصدقاء لهم إلى المستشفى، وأوضح المصدر أنه تم اقتياد الشخصين اللذين كانا طرفا في المشاجرة فيما حضر الـ 3 الآخرون إلى المخفر وقد اصطحبوا تقارير طبية تفيد بالإصابات التي لحقت بهم.

وذكر المصدر أن المتشاجرين وخلال التحقيق أفادوا بأن المشاجرة اندلعت بعد خلاف حول اختيار القناة في أحد تلفزيونات المقهى، حيث قام أحد 3 شبان من الفريق الأول وغيروا المحطة وهو ما لم يعجب الشباب الآخرين، الذين كانوا يشاهدون برنامج شوجي، وطالبوا الشبان الـ 3 بإعادة القناة التي تعرض برنامج شوجي، ليحدث بعدها تلاسن تطور إلى مشاجرة انتهت إلى إصابة 3 من المتشاجرين بكدمات وجروح متفرقة.

ومضى المصدر بالقول: حال تسجيل قضية تبادل بالضرب وقبل المضي في اتخاذ الإجراءات القانونية استطاع رجال الأمن إقناع المتشاجرين بالتنازل وديا وهو ما حصل وسجل إثبات حالة رغم تسجيل القضية التي تنازل عنها أطراف القضية.

● عبدالله قنيص

وفاة مراهق مصري في حادث تصادم بـ «أبو حليفة»

توفي مراهق مصري (16 عاما) إثر حادث مروري عنيف شهده طريق أبو حليفة الساحلي بعد أن اصطدمت سيارة يقودها خليجي (19 عاما) بالسيارة التي كانت تقله ووالدته ليلقى المراهق مصرعه على الفور.

ووفق مصدر أمني فان بلاغا ورد إلى عمليات الداخلية عن حادث ثنائي على طريق أبو حليفة الساحلي، وبتوجه دوريات المرور إلى موقع البلاغ تبين وفاة المراهق وإصابة والدته بإصابات متفرقة واضطر رجال الإسعاف لنقلها إلى المستشفى بعد حالة الانهيار التي أصابتها بعد وفاة ابنها كما نقل سائق السيارة الثانية وهو خليجي إلى المستشفى أيضا، وقام رجال المرور بتخطيط الحادث لمعرفة المتسبب في الاصطدام وسجلت قضية.

● هاني الظفيري

السجن 10 سنوات لخليجي اتهم بالاعتداء على قاصر

ألغت الدائرة الجزائية الخامسة بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار إبراهيم العبيد وعضوية المستشارين لطفي سالمان وعلي حسين نصر في حضور رئيس الدوائر الجزائية سامي العنزي حكم محكمة أول درجة القاضي بالامتناع عن النطق بعقاب مقيم خليجي وقضت بحبسه عشر سنوات مع الشغل والنفاذ وأمرت بإبعاده عن البلاد بعد إدانته بتهمة هتك عرض قاصر.

وتخلص وقائع الدعوى فيما شهدت به المجني عليها (البالغة من العمر 14 عاما) بأنها في يوم الواقعة توجهت برفقة والدتها إلى مسكن المدرسة الخصوصية لحضور حصة لديها.

وعند وصولها إلى البناية قامت والدتها بفتح باب المصعد وضغطت على الزر الخاص بالطابق السابع حيث تقطن المدرسة.

إلا أن المجني عليها فوجئت بالمصعد يتوقف بالطابق الـ 12 ووجدت المتهم واقفا خارجه.

وقد حاول المتهم إخراجها من المصعد إلا أنها قاومته فاضطر إلى دخول المصعد وسحبها بالقوة إلى منطقة السلم ثم قام بالاعتداء عليها.

وبضبط المتهم أقر بارتكابه بالواقعة، كما جاءت على لسان المجني عليها، إلا أنه أنكر الواقعة أمام النيابة العامة. وأثناء سير المحاكمة قدم دفاع المتهم تنازلا من أهل المجني عليها.

وبتاريخ 2010/6/27 قضت محكمة الجنايات بالامتناع عن النطق بعقاب المتهم على أن يقدم تعهدا بكفالة قدرها 100 دينار يتعهد فيه بحسن السير والسلوك لمدة سنة.

استأنف المتهم الحكم للبراءة كما استأنفت النيابة العامة الحكم للتشديد فقضت الاستئناف بحكمها المتقدم.

شركة نفط الكويت تسيطر على حريق محدود في أحد خطوط الغاز

أكدت شركة نفط الكويت سيطرتها على حريق محدود اندلع في الساعة الثانية والنصف من صباح امس في أحد خطوط الغاز التابعة لـ «مركز التجميع 2» في حقل برقان أثناء أعمال الصيانة الدورية.

واوضحت الشركة في بيان لها أن فريق الإطفاء في الشركة تمكن من السيطرة على الحريق خلال مدة لم تتجاوز ساعة وربع الساعة بعد عزل الخط المتضرر.

وأضاف البيان أن أحد موظفي الشركة وثلاثة من المقاولين أصيبوا بحروق وإصابات متفرقة جراء الحادث وتم نقلهم إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وتسبب الحريق في أضرار مادية بسيطة فيما تسير عمليات الشركة بصورة طبيعية ولم تتأثر بالحادث.

ومن المقرر ان يشكل فريق للتحقيق في ملابسات الحادث وفقا للاجراءات المتبعة لمعرفة الأسباب وتلافي مثل هذه الحوادث في المستقبل

عدل ومحاكم

المحاميان العفاسي والحسيني يقاضيان مجلس الأمة والكندري بصفته

أكد المحاميان عبدالله العفاسي ويوسف الحسيني بصفتهما المستشارين القانونيين لنقابة العاملين بمجلس الأمة أنهما بصدد التظلم من قرار توقيع العقوبة التأديبية رقم 367 لسنة 2011 الصادر بحق الموظف ناصر محرم الراكان بالخصم من راتبه مدة يوم واحد، وذلك لما تضمنه تصريحه الصحافي المنشور بإحدى الصحف اليومية المؤرخ بـ 2011/4/17، علما ان هذا التصريح قد أدلى به الموظف المذكور بصفته النقابية وليس بصفته الوظيفية حتى يحق لجهة عمله إحالته للتحقيق وتوقيع العقوبة عليه.

كما أنه قد سبق للمحامي عبدالله العفاسي توجيه كتاب للسيد رئيس مجلس الأمة بتاريخ 2011/5/26 تحت رقم 12713 الذي أوضح من خلاله أن هذا التصرف من قبل أمانة المجلس بإصدار قرار بإحالة النقابي إلى التحقيق يمثل مخالفة صارخة بكل ما استقرت عليه القواعد العامة والقوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعمل النقابي والنقابيين المتصدين للقيام بأعباء الدفاع عن الحريات وفقا لما أقرته المادة 43 من الدستور الكويتي وما نصت عليه المادة 99 من قانون العمل الكويتي وما أكد عليه قرار مجلس الوزراء رقم 476 البند (ثانيا) الصادر في اجتماعه رقم 2005/11 المنعقد بتاريخ 2005/3/20 في الفقرة (5) منه.

حيث قرر في قول قطعي أن «توقيع الجزاءات على عضو النقابة في حال مخالفته للواجبات الوظيفية يكون مع مراعاة عدم الإخلال بالحماية المقررة للنقابيين ضد أعمال التميز التي يقصد بها الحد من حريتهم بسبب انتمائهم للنقابة».

وأكد المحاميان على أنه سيتم الرجوع بالتعويض على مجلس الأمة وعلى الأمين العام للمجلس بصفته الشخصية لوقوعه في خطأ شخصي تمثل في إحالة موظف للتحقيق وتوقيع عقوبة تأديبية عليه لإصداره تصريحا صحافيا بصفته النقابية وليس بصفته الوظيفية ضاربا عرض الحائط بقرارات مجلس الوزراء.

علما ان ما قام به الكندري يشكل سابقة أولى من نوعها يجب أن يتم ردعها قانونيا حفاظا على أبجديات العمل النقابي.

إلغاء حكم بإلزام مواطن دفع 750 ديناراً شهرياً لطليقته

ألغت محكمة الاستئناف بدائرة الأحوال الشخصية حكم محكمة أول درجة القاضي بإلزام مواطن بأن يدفع لطليقته مبلغ 450 دينارا كنفقة زوجية بأنواعها ومبلغ 300 دينار لطفليه. وقدم المحامي علي الواوان بصفته وكيلا عن الزوج حافظة مستندات تؤكد إعسار موكله بالدخل الشهري وقدم مستندات تفيد بمديونية تبلغ 150 ألف دينار على الزوج.

كما انه لا يستطيع تحمل تلك المبالغ وان الخلافات الزوجية بينهما ابتدأت من طليقته وهي من طلبت منه الطلاق فأجبر على تطليقها بعد ان استنفد جميع الحلول الودية بينهما ليعودا لحياتهما الزوجية، وبين الواوان في صحيفة الدعوى ان موكله يتقاضى راتبا قدره 3 آلاف دينار، ولكن المديونيات التي يسددها شهريا بلغت الـ 2200 دينار.

حيث انه تحمل قروضا ومديونيات طائلة، ودفع الواوان بوجود خطأ بإعلان صحيفة الدعوى المقدمة من طليقة المدعي، حيث عمدت الى إعلانه على عنوان منزل لا يخصه وما يبين ببطاقة موكلي وهيئة المعلومات المدنية انه يسكن في منطقة اخرى، وهذا ما يدل على ان طليقته عمدت لإيقاع موكلي تحت المساءلة القانونية وتحمله تلك النفقات غيابيا من دون علمه، وقدم الواوان حافظة مستندات احتوت على شهادات ميلاد الأبناء وصورة من عقد العقار الذي يسكن فيه الزوج والذي يؤكد محل إقامته بدلا من العنوان الوهمي الذي استندت إليه طليقته.

وأكدت محكمة الاستئناف في حيثيات الحكم انه من المقرر إعلان صحيفة الدعوى إعلانا صحيحا لانعقاد الخصومة بين الطرفين وتحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم فإن لم يقع الإعلان صحيحا فلا تنعقد به الخصومة ويكون الحكم فيها حكما باطلا تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها، كما ان المدعية تعمدت إعلان المدعى عليه بمحل إقامة مخالف لما هو مؤكد بالمستندات الصادرة من الجهات الحكومية، وبالتالي يكون الدفع ببطلان صحيفة الدعوى جاء صحيحا ووفقا للقانون.

إعداد: مؤمن المصري